



صوت الوطن

وزارة التربية ولعبة الحياة!

سهام حمد السهيل

من أكثر الموضوعات التي تشغل الرأي العام وتعتبر الحديث الأبلت بين أفراد الأسر في الوقت الحالي هو مصير العام الدراسي لابنائنا الطلبة.

لن نتطرق للحلول والمقترحات حيث تم نكرها في مقال سابق وجميعها مطروحة لدى وزير التربية د.سعود الحربي وهو على علم بها، ولكن ما يؤسفنا حقا هو أن نرى غياب الرؤية الواضحة عند وزارة التربية ومن يتولى زمام أمورها، جميعنا يعلم أنه منذ تم إعلان تعليق الدراسة في أول شهر مارس طالب الكثير من التربويين والمختصين بضرورة تطبيق التعليم عن بُعد، وأنه الطريق الوحيد لاستمرارية التعليم وإشغال وقت الطلبة خلال فترة الحظر الجزئي والكلي، ولكن للأسف لم يهتم المسؤولون بهذا الأمر بالقدر الكافي، على الرغم من تطبيقه في المدارس الأجنبية فسي التعليم الخاص، وانتهت أمورهم على ما يرام، ولكن في المدارس الحكومية استمر تعليق الدراسة كل أسبوعين مع التمديد، وانشغل وزير التربية ومن معه بالاجتماعات العديدة والتي كانت مجرد تبادل آراء دون اتخاذ قرارات واضحة، حتى تم الاتفاق على تطبيق فكرة المنصة التعليمية ويشكر كل من اجتهد وعمل فيها، ولكن الفكرة مجرد تسجيل لشرائح المواد الدراسية من خلال معلمين ومعلمات ما هو معمول بها في السابق في القناة التربوية وليس ذلك فحسب إنما كما كان معمولاً به في التلفزيون التعليمي منذ السبعينيات، الفرق في الوقت الحالي هو مشاهدة درس التعليمي من خلال قناة البوابة التعليمية كونها منصة تعليمية، وانشغل الجميع بهذا الأمر طيلة شهرين، وفي الأسبوع الماضي فجأة تم الإعلان عن الفصول الافتراضية للتعليم عن بُعد يوم 21 الجاري؛ كيف؟ ولماذا؟ ومن سيطبق ذلك؟ وأين سيطبق؟ كل هذا غير معلوم للمسؤولين أو مديري عموم المناطق أو مراقبي التعليم، وبالتالي لن يتم إيصال أي معلومة للميدان التربوي بالشكل الصحيح! وهذا ما لحظناه من سرعة عمل وقرارات يطلب فيها التطوع من المعلمين، وتهديدات لن لم يعمل، دون سابق علم لأي منهم! هل هو مجرد إجراء يضاف لما تم عمله؟

وفجأة يطلب من مديري المدارس وهم في منازلهم حصر منفذي الخدمة من هم خارج وداخل البلاد للاستعانة بهم في تنظيف المدارس مع كامل بياناتهم! وفجأة يطلب منهم بيانات المعلمين المتطوعين! وفجأة نشر كيفية التسجيل في البوابة التعليمية! حتى أصبح الأمر شبيها بلعبة الحياة صاعدين نازلين ومرة يمين ومرة يسار!

ليس بجديد على كل من عمل في التربية كلمة «عاجل» فهي من أكثر الكلمات المستخدمة في هذه الوزارة، والسبب هو غياب التخطيط أو التفكير في وضع البدائل للحالات الطارئة! السؤال الذي يدور في أذهان أغلب مديري المدارس بل معظم أهل الميدان التربوي؛ أين كانت وزارة التربية طيلة الأربعة أشهر الماضية؛ أين كانوا عن مديري المدارس؛ باستثناء الاجتماع اليتيم الذي عقد في منتصف مارس، وضم عددا من مديري المدارس من ممثلي المناطق التعليمية، ولكن هل كان هناك أي تواصل بينهم وبين المراقبين التعليميين خلال هذه الأشهر؟ هل كانت هناك خطط توضع من خلال مديري عموم المناطق ومديري الشؤون التعليمية والمراقبين للأوضاع التربوية في البلاد؛ هل كانت هناك استعانة بأخذ آراء مراقبي شؤون الطلبة والامتحانات في موضوع إنهاء العام الدراسي؟ هل تمت الاستعانة ببنائة تكنولوجيا التعليم للاستفادة من خبراتهم في التعليم عن بعد؛ هل وهل وهل..

أسئلة كثيرة تدور في أذهان التربويين بعد مكوثهم 4 أشهر في المنازل وفجأة وجدوا أنفسهم بين طلبات المسؤولين دون توضيح أو معرفة! نرجو من وزير التربية ووزير التعليم العالي د.سعود الحربي أن يعيد ترتيب أوراقه من جديد ليس فقط للاستجواب ولكن للمصلحة العامة ويركز بما يقوم به مع قياديه، وأن يكون لهم الدور الواضح والملموس في إدارة هذه الأزمة ويضع النقاط على الحروف، ونكرر بأننا جميعا في قارب واحد والجميع يمد يد التعاون لك ويشدد على أزرك ولكن توازن جيدا ولتستمع للناصحين..

سائلين المولى عز وجل أن يحفظ نعمة الأمن والأمان في بلادنا ويحفظ الجميع من كل وباء وبلاء.

معهد دسمان ومستشفيات «الصحّة» لا تنسوا مرضاكم!

عزة الغامدي

لا أحد ينكر أن المسؤولية التي تقع على كل المؤسسات الصحية كبيرة، فهي تمر بتحدٍ خطير بين التمكن من إنقاذ الأرواح والسيطرة على الوباء، وهذه مسؤولية كبيرة يخاطر بها القائمون على وزارة الصحة وكل العاملين بها بأرواحهم في سبيل خدمة المواطنين والمقيمين، وعليه، فإن المسؤولية مشتركة بيننا جميعا بدأ بيد مع وزارة الصحة لنتمكن من تخطي هذه الأزمة، فالوضع خطير وليس من السهولة الاستهتار به وخصوصا أن هناك أناسا كثيرة حياتهم مهددة بالخطر سواء من المصابين بالوباء أو من غير المصابين والذين يعانون من أمراض مزمنة مثل كبار السن وسواهم، وبالتالي، لا بد أن نذكر وزارة الصحة بهم وبضرورة عدم تأخير هذه الأزمة على هؤلاء المرضى خصوصا أن جميعهم ليسوا قادرين على زيارة المستشفى لما فيها من خطورة على حياتهم، وهم أناس كبار في السن ويريدون أوديتهم وليس لهم أقرباء، وعليه نقوم بدورنا بتذكير وزارة الصحة بهؤلاء المرضى وبضرورة إيصال أوديتهم إليهم ومتابعتهم.

أعرف أن المسؤولية كبيرة أمام وزارة الصحة وقد تنسى هذه الطائفة من المرضى، ونحن بدورنا نقوم بتذكيرهم، فهناك مرضى يراجعون مستشفيات الحكومية، وهناك مرضى يراجعون معهد دسمان للسكري، وفي بداية الأزمة تم الاتصال بهم وإيصال علاجهم، ولكن اليوم وبعد مضي ثلاثة أشهر فإن هذه الأدوية شارفت على الانتهاء، ومنهم أناس كبار في السن ليست لديهم أرقام هواتف هذه المستشفيات للتذكير بهم.

وعليه، نتمنى من العاملين في المستشفيات ومن الأطباء المشرفين على مرضاهم حصر أسمائهم وتوفير الأدوية اللازمة لهم وإيصالها، وإذا ما كان ممكنا متابعة حالتهم ولو بالهاتف للاطمئنان على حالتهم الصحية، لأن هناك من يعاني من أمراض مزمنة خطيرة كالقلب والسكري والكلى وغيرها من الأمراض التي لا بد من متابعة حالتهم الصحية وعدم إهمالها.

حقيقة، إن الأزمة التي نمر بها اليوم مع محدودية الطاقم الطبي لدينا تجعلنا نطالب بفتح المجال للدارسين في الكليات الطبية والمعاهد الطبية بشكل أكبر ليكون لدينا طاقم طبي، فلا نريد أن نعتمد على الطواقم الطبية التي تأتينا من الخارج فحسب لأن في مثل هذه الأزمة كل دولة بحاجة إلى طاقمها الطبي بالكامل، وعليه لا بد أن يكون لدينا طاقم طبي وتمريضي خاص بنا لنتمكن من مواجهة مثل هذه الظروف الصحية الطارئة.

فهناك مستشفيات افتتحت بالكويت لم تتمكن من تشغيلها حتى الآن بالرغم من وجود كل الإمكانيات الطبية إلا أنه لا يوجد طاقم طبي مؤهل لتشغيلها وهذا بالتأكيد يجعلنا نراجع سياسة القبول سواء في كلية الطب بجامعة الكويت أو حتى معهد التمريض لزيادة عدد الدارسين لدينا وقبول عدد أكبر سواء من الإناث أو الذكور حتى نكون مهيبين. قد يكون مثل هذا التفكير غير مجد حاليا إلا أنه قد يكون نافعا في وقت ما، فلا نعلم إلا من دورس الحياة أن نعم أن نكون ظروفا لا تخطر على البال إلا أن ما يوجب علينا هو القيام بتوفير كل السبل والإمكانيات وتخليها ليمكنا تخطي أي أزمة طارئة مستقبلية.

ولا يسعنا دائما إلا أن نتقدم بالشكر لوزير الصحة وجميع العاملين في وزارة الصحة وكل المؤسسات الصحية على الدور البطولي الذي يقومون به فلن ينساه لهم التاريخ، ودائما نؤكد أن الحكومة بكل قطاعاتها لن تتمكن من العمل منفردة بل لابد أن تكون مدعومة من كل أطراف المجتمع حتى يمكننا ذلك الأمر من القيام بالدراسات المنوط بها علينا تشجيعهم وعدم النظر للأخطاء وعدم تناسي كل الإيجابيات التي يقومون بها.

أتى الخبر لأهل البلدة أن الذئاب تهاجم القرى المجاورة في الليل، وتفتقرس أطفالها، وتذبح نساءها، لكنها تترك الرجال لسبب غير معروف، فقرر اثنان ممن بقي من الرشاء والمحاربين الذين شهد لهم الجميع بالشجاعة والبطولة والخبرة في مواجهة الصعاب، أن يوجها الذئاب، وأن ينصبا لها الكماثن وقتلها شر قتلة، غير أن بعض رجالات القرية لم يعجبهم قرار المحارب والراشد، ووجدوا انهما بذلك يستغزبان الذئاب، وهو ما يمكن أن يزيد من ضراوة الذئاب وفتكها، غير أن المحارب والراشد قررا استكمال طريقهما أصلا في انقاذ القرية من براثن الذئاب، وبدأ كل واحد منهما في تجهيز نفسه للمعركة المقبلة والمواجهة الصعبة، غير أنه مع اقتراب الساعات الأخيرة من النهار على الزوال، وجدنا نفسيهما أمام حشد كبير من مجلس وجهاء القرية الذي أمر باستدعائهما، محاكمتهما لأنهما يضران بمصالح القرية.

تجيب الناس كثيرا، فهجوم الذئاب هو الخطر الداهم المقبل،

أرجوحة

الراشد والمحارب والذئاب



د. مناور بيان الراجي

والرجلان لم يريدوا إلا المواجهة، غير أن مندوبي الوجهاء أصروا على حضور المحارب والراشد، تكون محاسبة الراشد والمحارب عبرة لمن يعتبر، بدأت الجلسة أو منسوجا من خيال الناس، فإمام لم يحدث شيء فلم نستفز الذئاب ونعاديها ونهاجمها، ومن ثم فقد قرر الوجهاء عقد جلسة طارئة لإيقاف الراشد والمحارب عن مساعيها الرامية إلى مواجهة الجهال، لذلك فقد جن جنونها في أفعال وكلاء العلاء، غير أن هذا لم يجد، فأناس - على الرغم من استغرابها ودهشتها - إلا أنها أمنت الفرجة والصمت عن الغد، وعليه فقد تجمع مندوبو الوجهاء وقاموا بتحضير المنصة والمقاعد، لتعقد الجلسة، وحتى تكون محاسبة الراشد والمحارب عبرة لمن يعتبر، بدأت الجلسة بأسئلة سخيفة ثم ما لبثت أن حوى حماتها، فصبهان الوجهاء يعرفون كيف يتلاعبون بالكلمات ويقلبون الحقائق، والراشد والمحارب، لم يعتادا على مواجهة أنصاف الرجال، وأفعال الصبية والجهال، لذلك فقد جن جنونها في أفعال وكلاء العلاء، غير أن هذا لم يجد، فأناس - على الرغم من استغرابها ودهشتها - إلا أنها أمنت الفرجة والصمت عن

سلطنة حرف

العتيقي والقناعي نجمان لا يأفلان



طارق بورسلي

gstmb123@hotmail.com

عام 1963، وفي الفترة من عام 1967 حتى 1971، تم تعيينه وزيرا للمالية والنفط، كما شغل منصب وزير المالية من عام 1975 حتى عام 1978، شارك الراحل في تأسيس عدة جمعيات نفع عام، منها الهلال الأحمر الكويتي، وأصبح لاحقا مستشارا لصاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد. وكان له من الإنجازات ما يعد بصفة كويتية خليجية.. فهو أحد مؤسسي منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) عام 1981. وقد خلف الموت أيضا قامة إعلامية.. لا تكفيني كلماتي لأعني بها الراحل الأخ الكبير فيصل مبارك القناعي، فقد بقي كما عهدته منذ أول لقاءتي به قبل قرابة الثلاثين عاما، قبسا

الحق، سجال طويل دام طوال الليل وأطراف النهار، وظل الراشد والمحارب صامدين قلقين على مصير البلدة، حتى قرر الوجهاء أن تنفض الجلسة إلى إشعار آخر، قام كل من مجلسه، ونهض الراشد والمحارب ليعودا إلى ديارهما (هل هذا ما سيحدث؟) للأسف كانت الطرقات معبدة بالدماء والأوصال، أشلاء الأطفال كانت مهترئة من كثرة ما مضعتها الأنياب، صار النحيب عاليا والبكاء، لكن بقيت الأسئلة بلا جواب، لماذا فتكت الذئاب بالأطفال والنساء وتركت الرجال، وهل بعد ما صار قد بقي من رجال؟، يا قارئي العزيز ليست هذه نهاية المقال، لكن هذه خطورة الحال، فهل بقي من رجال الرجال رجال؟! أرجوحة أخيرة: التغريدة التي نشرتها عن طليي لمحكمة علنية، هي رد فعل طبيعي لكثرة الأسئلة التي تستعجب قصتي وقصيتي، فإذا كنتم تستعجبون يا سادة، فإن الجنون أحق بي من هول ما رأيت وما عانيت، فآخمني أمام الناس، حتى يشهد أهل الكويت قضيتي ومظلمتي.

عدة، منها نائب رئيس الاتحاد الدولي للصحافة الرياضية، كما عين النائب الأول لرئيس الاتحاد الآسيوي للصحافة الرياضية، وعضوا في لجنة الاتصالات باتحاد اللجان الاولمبية الدولية، وعضوا في المكتب التنفيذي للاتحاد العربي للصحافة، وأمين السر العام لجمعية الصحافيين الكويتية، إلى أن أصبح رئيسا في اللجنة الإعلامية للجنة الاولمبية الكويتية كما تمت تسميته رئيسا فخريا للاتحاد الآسيوي للصحافة ومستشارا لاتحاد الصحافيين العرب.

وإذ أسطر في مقالتي هذا غيض من فيض إنجازات الكويتيين وحتى إعلاميي العالم العربي، وذلك لدوره في العطاء الصحافي العظيم، ودوره كأحد أعمدة الصحافة الكويتية والعربية الرياضية، كما كان شاهدا على عصر الانجازات الرياضية التي حققتها الفرق الرياضية الكويتية في المحافل الدولية. في عام 1969 بدأ فقيدنا الراحل فيصل مبارك القناعي مشواره الصحافي، حيث عمل في العديد من الصحف الكويتية اليومية، وكان الراحل أحد مؤسسي جريدة «الجمهير» اليومية التي صدرت في ثمانينيات القرن الماضي، وقد عين في مناصب

هندس



Tariq@Al_Derbass.com @Al_Derbass

التركيبة السكانية ورجال الدولة

«التركيبة السكانية» أحد أهم الملفات التي يرفع لهاها سمو رئيس مجلس الوزراء، وصرح في المؤتمر الصحافي الأخير، ويعلم الجميع أن حجم التحدي الذي تعاني منه الدولة بسبب تضخم هذه الأعداد وتأثيرها على فرص العمل التي تواجه الشباب الكويتي وكذلك على الميزانية العامة والبنية التحتية والضغط على الدعوم ومراقف الدولة.

ومن أهم التحديات التي تواجهنا التعامل مع سوق العمل وتطوره وخلق فرص وظيفية مشجعة للشباب الكويتي في القطاع الخاص، وحماية الشباب من التسرب نتيجة أزمة كورونا، إلا أن الموضوع أكبر من المحافظة على العمالة الوطنية في القطاع الخاص من التسرب، بل في كيفية التعامل مع مخرجات التعليم والذين يصلون إلى 30 ألف خريج سنويا، وكيفية تشجيعهم للتوجه للقطاع الخاص، وزيادة نسبتهم بالقطاع الخاص عن الـ 35%، لذلك إصلاح مثل هذه الملفات بحاجة إلى تشكيل فريق حكومي من الشباب يختص بالتركيز على هذا الملف ويعمل على الاستماع إلى الشباب وأصحاب شركات القطاع الخاص، والخروج بدراسات وتوصيات عملية قابلة للتطبيق لحل مثل هذه المشكلة. الموضوع بحاجة إلى التفكير خارج الصندوق واقتراح الحلول الابداعية التي تساهم في تمكين العمالة الوطنية بالقطاع الخاص واستمرار الاستثمار بتدريبهم من خلال مراكز تدريب وأكاديميات تخصصية، وتكويت بعض الوظائف، ومضاعفة دعم العمالة، وتشجيع القطاع الخاص على توظيف العمالة الوطنية من خلال دعم نسبي بالمناقصات العامة. هذا الملف حساس ومهم، وبحاجة إلى رجال دولة مؤتمين بإيجاد الحلول الجذرية والتنفيذية التي يجب أن تتخذ لإصلاح هذا الملف، قبل أن يفوت الصوت.

ألم وأمل



دهند الشمور

اليوم العالمي لمكافحة المخدرات

قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن يكون يوم 26 يونيو يوما دوليا لمكافحة استخدام المخدرات والاتجار غير المشروع بها بموجب القرار رقم 42/112 المؤرخ 7 ديسمبر 1987 وذلك من أجل تعزيز العمل والتعاون لتحقيق هدف إقامة مجتمع دولي خال من استخدام المخدرات وتعاطيها. والهدف من هذا اليوم الذي يدعمه الأفراد والمجتمعات المحلية والمنظمات الدولية المختلفة في جميع أنحاء العالم زيادة الوعي للقضاء على استخدام المخدرات غير المشروعة في المجتمع وحماية الجميع من تعاطي المخدرات. وشعار هذا العام هو «الصحّة من أجل العدالة والعدالة من أجل الصحّة»، وبيّن هذا الشعار أن الصحّة والعدالة وجهان لعملة واحدة عندما نتحدث عن مكافحة المخدرات ولا بد من وجود مؤسسات شاملة لعلاج مشكلة المخدرات والقضاء عليها بسبب أضرارها الكثيرة على صحّة الإنسان، بالإضافة إلى تأثيرها على مظهره وعلاقاته الاجتماعية وحياته الأسرية وأحيانا تسببها في الوفاة لمن يستخدما.

وتأثيرات المخدرات كثيرة على الجسم فقد تؤثر على الجهاز العصبي إذ يفقد المدمن السيطرة على نفسه ومن الممكن أن يصل الأمر لإصابته بالعدوى والفيروسات مثل الإيدز أو التهاب الكبد الوبائي بسبب مشاركة الآخرين في استخدام الأدوات الملوثة للتعاطي، وكذلك فإن المخدرات تؤثر على الكبد بسبب تراكمها فيه وعدم قدرة الجسم على التخلص منها مما يؤدي إلى تليف الكبد.

ولا ننسى تأثير المخدرات على الحالة النفسية للمتعاطين فقد تظهر عليهم الهلوسة والاضطرابات السلوكية والقلق والاكتئاب والغضب السريع. تنتقل المواد المخدرة من الأم إلى الجنين أثناء الحمل فقد تؤدي إلى الإجهاض أو إلى التشوهات الخلقية وكذلك تنتقل بالرضاعة الطبيعية، مما يجعل الأطفال عرضة للتشوهات العصبية وسرعة التعاطي. ولهذه الأضرار لا بد من التوعية والتكثيف التوعوية في اليوم العالمي لمكافحة المخدرات الموافق 26 يونيو، وهذا لا يعني أن تقتصر التوعية على هذا اليوم فقط ولكن يجب أن تمتد إلى كل أيام السنة حتى يتسبب في المجتمع، هل نتوعا من هذه القوانين بالاستئقيل؟ هذا ما مجتمع صحي متكامل.



كلمات

الطلاق بين المال والضياع



زين حمد البيدال

zaben900@hotmail.com

في السنوات الأخيرة أصبحت عندنا حالات الطلاق بالكويت تتزايد بشكل سافر وخيف، أرقام كبيرة تعلن عنها وزارة العدل بين فترة وأخرى لم تكن تشهدا بالسابق، ولشك أن هذه القضية خطيرة وشديدة الحساسية تعاني منها الآلاف من الأسر وضررها الأكبر يقع على الأبناء بالدرجة الأولى لأنهم هم من سيتحملون عواقب هذا الطلاق، وستبقى آثاره النفسية معهم طوال حياتهم وربما تؤثر على مستقبل الكثير منهم، قدرهم أن يتعايشوا مع ذنب لم يقترفوه. هذا إذا كنا نتحدث عن الجانب الإنساني إما إذا تناولنا جوانب أخرى سيظل الشرح لا بد أن حالة تختلف عن الأخرى وللبيوت أسرار ولا نستطيع معرفتها وليس من حقنا كشفها نحن هنا نتطرق إلى هذه القضية التي صارت ظاهرة بشكل عام، نحاول معرفة الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تقادم الإحساس المرعبة التي غاب معها عقل والوجدان لبعض الأزواج متجاهلين عواقب ما أقدموا عليه وفي الأزمنة السابقة وعلى الرغم من بساطة الحياة وضعف الحالة المادية لمعظم الناس وعدم توفر الرفاهية وغيرها من الأشياء والكماليات التي نراها اليوم إلا أن الطلاق في تلك الحقبة يكاد لا يذكر، إذن أين الخلل؟ هل في الناس أم بتغير نمط الحياة أم أن القوانين هي التي شجعت بعض الزوجات على طلب الطلاق طمعا في المال؟

في السابق المرأة المطلقة كانت لا تحصل على ربع هذه المبالغ، الرجال والنساء المتخاصمون بالحاكم أصبحوا فريسة لمكاتب المحاماة في فترات التقاضي وبعد أن يتم الطلاق يتم التهام راتب الزوج المسكين ويبقى عاجزا ومكسورا، علاوة على بعده عن أولاده ويبقى في حالة مادية يرثي لها، بعد أن شاركت المرأة بالتصويت بانتخابات مجلس الأمة قام الأعضاء بتفصيل القوانين لحساب المرأة طمعا بصوتها، نحن هنا لا نعمر ولا نتحمل على النساء وندافع عن الرجال، فالخلل موجود بالطرفين إلا أننا لا نستطيع تجاهل هذا القانون المحجف الذي ساهم بشكل كبير في زيادة حالات الطلاق وتسبب في تشرد وضياح الأبناء. لذلك نتمنى على رجال القضاء في محاكم الأسرة مراجعة هذا القانون الذي فضل طرفا على الطرف الآخر وخلق نوعا من الخلل في المجتمع، هل نتوعا من هذه القوانين بالاستئقيل؟ هذا ما نتمناه.